

215016 - ما حكم اجتماع الناس في العزاء ؟

السؤال

ما حكم جلوس أهل الميت واجتماعهم في مكان معين لاستقبال المعزين ؟

الإجابة المفصلة

المقصود من الاجتماع للتعزية : أن يجلس أهل الميت ويجتمعوا في مكان معين ، بحيث يقصدهم فيه من أراد العزاء ، سواء اجتمعوا في بيت أهل الميت ، أو في تلك السرادقات التي يقيمونها لهذا الشأن وغيره . وهذه المسألة من مسائل الخلاف المعتبر بين أهل العلم ، وللعلماء فيها اتجاهان :
الاتجاه الأول :

لا يرى الاجتماع لأجل العزاء ، وأن هذا الاجتماع مكروه ، وهو مذهب الشافعية والحنابلة وكثير من المالكية ، وصرح بعضهم بالتحريم .

وأقوى ما استدلوا به القائلون بالكراهة أمران :

1- أثر جرير بن عبد الله قال : (كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ ، وَصَنِيعَةَ الطَّعَامِ بَعْدَ دَفْنِهِ : مِنَ النَّبَاحَةِ) . رواه أحمد (6866) ، وابن ماجه (1612) .

2- أن هذا الأمر لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه ، فهو من المحدثات ، وفيه مخالفة لهدي السلف الصالح ، الذين لم يجلسوا ويجتمعوا للعزاء .

قال الإمام الشافعي : " وَأَكْرَهُ الْمَأْتَمَ ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ بُكَاءٌ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجَدِّدُ الْحُزْنَ ، وَيُكَلِّفُ الْمُؤَنَّةَ مَعَ مَا مَضَى فِيهِ مِنَ الْأَثَرِ " .

انتهى من "الأم" (1/318).

قال النووي : " أَمَّا الْجُلُوسُ لِلتَّعْزِيَةِ ، فَتَصَّ الشَّافِعِيُّ وَالْمُصَنِّفُ وَسَائِرُ الْأَصْحَابِ عَلَى كَرَاهَتِهِ ... قَالُوا : بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَنْصَرِفُوا فِي حَوَائِجِهِمْ ، فَمَنْ صَادَفَهُمْ عَزَاهُمْ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي كَرَاهَةِ الْجُلُوسِ لَهَا ... " .

انتهى من "المجموع شرح المهذب" (5/306).

وقال المرادوي : " وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا ، هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ " ، انتهى من " الإنصاف " (2/565).

وقال أبو بكر الطرطوشي : " قال علماؤنا المالكيون : التصدي للعزاء بدعة ومكروه ، فأما إن قعد في بيته أو في المسجد محزوناً من غير أن يتصدى للعزاء ؛ فلا بأس به ، فإنه لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم نعي جعفر ؛ جلس في المسجد محزوناً ، وعزاه الناس " . انتهى من "الحوادث والبدع" (ص:170).

وبهذا القول يفتي الشيخ ابن عثيمين رحمه الله حيث يقول : " بالنسبة لأهل الميت لا يشرع لهم الاجتماع في

البيت وتلقي المعزين ؛ لأن هذا عدّه بعض السلف من النياحة ، وإنما يغلقون البيت ، ومن صادفهم في السوق أو في المسجد عزّاهم " انتهى من "مجموع الفتاوى" (103 /17) .
وأما الاتجاه الآخر :

فلا يرى حرجاً من الاجتماع والجلوس للتعزية إذا خلا المجلس من المنكرات والبدع ، ومن تجديد الحزن وإدامته ، ومن تكلفة المؤنة على أهل الميت ، وهو قول بعض الحنفية وبعض المالكية وبعض الحنابلة ، ينظر : "البحر الرائق" (2/207) ، "مواهب الجليل" (2/230) .

قال ابن نجيم الحنفي : " وَلَا بَأْسَ بِالْجُلُوسِ إِلَيْهَا ثَلَاثًا مِنْ غَيْرِ اِزْتِكَابٍ مَحْظُورٍ مِنْ قَرَشِ الْبُسْطِ وَالْأَطْعِمَةِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ " . انتهى من " البحر الرائق" (2/207) .

وهذا القول رواية عن الإمام أحمد ، نقلها حنبل والخلال .

قال المرادوي : " وَعَنْهُ : الرُّحْصَةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ عَرَى وَجَلَسَ ، قَالَ الْحَلَالُ : سَهَّلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْجُلُوسِ إِلَيْهِمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ... ، وَعَنْهُ : الرُّحْصَةُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ ، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ [ابن تيمية] .

وَعَنْهُ : الرُّحْصَةُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ وَلِغَيْرِهِمْ ، حَوْفٌ شِدَّةِ الْجَزَعِ " .

انتهى من "الإنصاف" (2/565) .

وقال ابن عبد البر في "الكافي" (1/283) : " وأرجو أن يكون أمر المتجالسة في ذلك خفيفاً " انتهى .

واختار هذا القول من العلماء المعاصرين : الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى كما في "مجموع الفتاوى"

(13/373) - ، وهو ترجيح الشيخ محمد المختار الشنقيطي في "سلسلة دروس شرح الزاد" .

وأقوى ما استدل به القائلون بالجواز :

1- حديث عائشة رَوَجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِهَا فَاجْتَمَعَ لِذَلِكَ النِّسَاءُ ، ثُمَّ تَفَرَّقْنَ إِلَّا أَهْلَهَا وَحَاصَّتْهَا ، أَمَرَتْ بِرَمَةِ مِنْ تَلْبِينَةٍ فَطَبِخَتْ ، ثُمَّ صَنَعَ تَرِيدٌ فَصَبَّتِ التَّلْبِينَةَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَتْ : كُلْنَ مِنْهَا ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : (التَّلْبِينَةُ مُجَمَّةٌ لِفَوَادِ الْمَرِيضِ ، تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزَنِ) . رواه البخاري (5417) ، ومسلم (3216) . [التلبينة : هي حساء يعمل من دقيق ونخالة ، وربما جعل معه عسل ، وسميت به تشبيها باللبن ، لبياضها ورقتها] .

فهذا الحديث فيه الدلالة الواضحة على أنهم كانوا لا يرون في الاجتماع بأساً ، سواء اجتمع أهل الميت ، أو

اجتماع غيرهم معهم .

2- وَعَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : " لَمَّا مَاتَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ اجْتَمَعْنَ نِسْوَةُ بَنِي الْمُغِيرَةَ يَبْكِينَ عَلَيْهِ ، فَقِيلَ لِعُمَرَ : أَرْسِلْ إِلَيْهِنَّ فَأَنْهَهُنَّ ، لَا يَبْلُغُكَ عَنْهُنَّ شَيْءٌ تَكْرَهُهُ .

فَقَالَ عُمَرُ : " وَمَا عَلَيْهِنَّ أَنْ يُهْرَفْنَ مِنْ دُمُوعِهِنَّ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ ، مَا لَمْ يَكُنْ نَفْعٌ ، أَوْ لَفَلَقَةٌ " . رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (290 /3) ، وعبد الرزاق الصنعاني (558 /3) بسند صحيح .

وَالنَّفْعُ: التُّرَابُ عَلَى الرَّأْسِ ، وَاللَّفَلَقَةُ : الصَّوْتُ ، أَي مَا لَمْ يَرْفَعْنَ أَصْوَاتَهُنَّ أَوْ يَضَعْنَ التُّرَابَ عَلَى رُؤُوسِهِنَّ .

وأجاب هؤلاء عن أثر جرير بن عبد الله بجوابين :

الأول :

أن الراجح فيه أنه ضعيف ، فقد أعله الإمام أحمد ، والدراقتني .

فهذا الاثر رواه أحمد بن منيع في "مسنده" ، وابن ماجه في "السنن" (1612) ، والطبراني في "المعجم الكبير"

(2/307) من طريق هُشيم عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس ، عن جرير به .

وهذا سند ظاهره الصحة ، فإن رواته أئمة حفاظ ثقات ، لذلك صححه جماعة من أهل العلم كالنووي في "المجموع"

(5/320) ، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (1/241) ، والبوصيري في "مصباح الزجاجاة" (1/289) ، والشوكاني في "نيل

الأوطار" (4/148) ، والشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند (11/126) ، والألباني في "أحكام الجنائز" (ص/210) ،

وكذا محققو مسند أحمد (11/505) وغيرهم .

غير أن في الحديث علة خفية بينها الحفاظ والنقاد ، هي تدليس هشيم بن بشير ، فإنه على ثقته كان كثير

التدليس والإرسال ، وأحيانا عن الضعفاء والمجاهيل .

يقول الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (1/249) : " لا نزاع في أنه كان من الحفاظ الثقات ، إلا أنه كثير التدليس

، فقد روى عن جماعة لم يسمع منهم " انتهى .

ولذلك أعل بعض الحفاظ المتقدمين حديث جرير هذا بتدليس هشيم فيه :

قال أبو داود : " ذَكَرْتُ لِأَحْمَدَ حَدِيثَ هُشَيْمٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ جَرِيرٍ : " كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ عِنْدَ أَهْلِ

الْمَيْتِ وَصَنْعَةَ الطَّعَامِ لَهُمْ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ " .

قال : زعموا أنه سمعه من شريك ، قَالَ أَحْمَدُ : وَمَا أَرَى لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلًا .

انتهى من "مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني" (ص : 388) .

وجاء في "العلل" (13/462) للدراقتني ما يشعر باحتمال تدليس هشيم له .

فإن كان المدلس هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي فهي رواية ضعيفة ، فإنه ضعيف الحديث عند

عامة المحدثين ، ومثله لا يقبل تفرد به حديث ينبنى عليه حكم شرعي بالتحليل أو التحريم .

نعم ، تابعه نصر بن باب كما في مسند أحمد (6905) غير أن نصراً هذا جاء في ترجمته في "تعجيل المنفعة"

(ص/420) : " قال البخاري : يرمونه بالكذب ، وقال ابن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال علي بن المديني : رميث

حديثه ، وقال أبو حاتم الرازي : متروك الحديث ، وقال أبو خيثمة زهير بن حرب : كذاب " . انتهى .

فلا تقوى متابعتة على تحسين رواية شريك ، بل هناك احتمال قوي بأن المدلس في رواية هشيم هو نصر بن باب

نفسه وليس شريكاً .

والخلاصة : أن قول جرير بن عبد الله البجلي لم يثبت من طريق صحيح ، والرواية المشهورة معلة بالتدليس ،

وللاستزادة ينظر كتاب : " التجلية لحكم الجلوس للتعزية" للشيخ ظافر آل جبعان ص 27 .

الثاني :

على القول بصحته فالمقصود منه : الاجتماع الذي يكون فيه صنعُ للطعام من أهل الميت لإكرام من يأتيهم ومن

يجتمع عندهم .

ولذلك نص في الأثر على الأمرين : (كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ ، وَصَنِيعَةَ الطَّعَامِ بَعْدَ دَفْنِهِ : مِنْ النَّبِيَاةِ) ، فاجتماع هذين الوصفين معاً ، هو الذي يعد من النياحة .

قال الشوكاني: " يَعْنِي أَنَّهُمْ كَانُوا يَعُدُّونَ الْاجْتِمَاعَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ وَأَكْلَ الطَّعَامِ عِنْدَهُمْ نَوْعًا مِنَ النَّبِيَاةِ ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّثْفِيلِ عَلَيْهِمْ وَشَغْلِهِمْ مَعَ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ شُغْلَةِ الْحَاظِرِ بِمَوْتِ الْمَيِّتِ وَمَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ ؛ لِأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِأَنْ يَصْنَعُوا لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامًا فَحَالَفُوا ذَلِكَ وَكَلَّفُوهُمْ صَنْعَةَ الطَّعَامِ لِغَيْرِهِمْ " . انتهى من " نيل الأوطار " (4 / 118) .

وقال الشيخ ابن باز : " المقصود أن كونهم يجمعونهم ليقرؤوا ويأكلوا هذا لا أصل له ، بل هي من البدع ، أما لو زارهم إنسان يسلم عليهم ، ويدعو لهم ويعزيهم ، وقرأ في المجلس قراءة عارضة ليست مقصودة ، لأنهم مجتمعون فقرأ آية أو آيات لفائدة الجميع ونصيحة الجميع فلا بأس ، أما أن أهل الميت يجمعون الناس أو يجمعون جماعة معنية ليقرؤوا أو يطعموهم أو يعطوهم فلوساً ، فهذا بدعة لا أصل له " . انتهى من " فتاوى نور على الدرب " (14 / 202) .

وأما القول بأن الاجتماع للعزاء لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، فهو من البدع المحدثه . فيجاء عنه :

بأن الاجتماع للعزاء من العادات ، وليس من العبادات ، والبدع لا تكون في العادات ، بل الأصل في العادات : الإباحة .

ثم إن التعزية أمر مقصود شرعاً ، ولا وسيلة لتحصيلها في مثل هذه الأزمنة إلا باستقبال المعزين ، والجلوس لذلك ، فإن ذلك مما يعينهم على أداء السنة .

وقد سئل الشيخ ابن باز عن استقبال المعزين والجلوس للتعزية ، فقال : " لا أعلم بأساً فيمن نزلت به مصيبة بموت قريب ، أو زوجة ، ونحو ذلك ، أن يستقبل المعزين في بيته في الوقت المناسب ؛ لأن التعزية سنة ، واستقبال المعزين مما يعينهم على أداء السنة ؛ وإذا أكرمهم بالقهوة ، أو الشاي ، أو الطيب ، فكل ذلك حسن " انتهى من "مجموع فتاوى ومقالات متنوعة" (13/373) .

وقال الشيخ صالح آل الشيخ : " والذي رأيناه من علمائنا في هذا البلد وفي غيره حتى علماء الدعوة من قبل أنهم كانوا يجلسون ؛ لأنه لا تكون المصلحة إلا بذلك ، إذا فات ذلك فاتت سنة التعزية " . انتهى من موقعه على النت : <http://saleh.af.org.sa/node/42> .

وحتى على القول بالكراهة ، فإن الكراهة تزول عند وجود الحاجة كما هو معلوم عند العلماء ، ولا شك أن الجلوس للتعزية تشتد لها الحاجة في هذا الزمن لما فيها من تيسير على المعزين ورفع للحرج عنهم . فقد يكون أبناء الميت وأقاربه في أصقاع مختلفة أو في نواح متباعدة داخل المدينة الواحدة مما يصعب فيه على من أراد التعزية التنقل بينهم .

وقد علل بهذا التعليل الشيخ عبد العزيز بن باز حينما سئل عن حكم الجلوس للتعزية ، فأجاب بالجواز قائلاً : " إذا جلسوا حتى يعزيهم الناس فلا حرج إن شاء الله حتى لا يتعبوا الناس ، لكن من دون أن يصنعوا للناس وليمة " .

انتهى من "مجموع الفتاوى" (13/382).

وقال الشيخ محمد المختار الشنقيطي: "كان السلف يمنعون ذلك، وكان الإمام مالك رحمة الله عليه يشدد في ذلك كثيراً ويمنع منه، وعلى ذلك درج فعل السلف، لكن أفتى المتأخرون من العلماء والفقهاء أنه لا حرج في هذه العصور المتأخرة.

والسبب في ذلك: أن العصور المتقدمة كان الناس قليلين، ويمكنك أن ترى آل الميت في المسجد، وأن تراهم في الطريق، وأن تراهم في السابلة وتعزي، وكان الأمر رفقاً، بل قل أن يموت ميت إلا وعلم أهل القرية كلهم وشهدوا دفنه، فكان العزاء يسيراً.

لكن في هذه الأزمنة اتسع العمران، وصعب عليك أن تذهب لكل قريب في بيته، ويحصل بذلك من المشقة ما الله به عليم، وفيه عناء؛ لذلك لو اجتمعوا في بيت قريبٍ منهم كان أرفق بالناس وأرفق بهم، وأدعى لحصول المقصود من تعزية الجميع والجبر بخواطر الجميع؛ ولذلك أفتوا بأنه لا حرج -في هذه الحالة- من جلوسهم، ولا يعتبر هذا من النياحة، بل إنه مشروع لوجود الحاجة له."

انتهى من "سلسلة دروس شرح الزاد" (16/86، بترقيم الشاملة آليا).

وكثير من العلماء إنما أنكروا الاجتماع لما يحدث فيه غالباً من البدع والمنكرات، وأما مع الخلو من ذلك، فلا حرج فيه.

قال شمس الدين المنبجي الحنبلي: "إن كان الاجتماع فيه موعظة للمعزى بالصبر والرضا وحصل له من الهيئة الاجتماعية تسلية بتذاكرهم آيات الصبر، وأحاديث الصبر والرضا، فلا بأس بالاجتماع على هذه الصفة، فإن التعزية سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن على غير الصفة التي تفعل في زماننا من الجلوس على الهيئة المعروفة اليوم، لقراءة القرآن، تارةً عند القبر في الغالب، وتارةً في بيت الميت، وتارةً في المجمع الكبار، فهذا بدعة محدثة، كرهها السلف."

انتهى من "تسليّة أهل المصائب" (ص: 121).

والخلاصة: أن مسألة الجلوس الخالي من المنكر وتهيج الأحزان مسألة دار فيها الخلاف، وهي محل نظر، والأمر فيها واسع، وأما مع وجود المنكرات والبدع فممنوعة.

وأما مع الخلو منها، فأدلة القول الثاني - وهو القول بالجواز - أصح إسناداً، وأظهر دلالةً، وأما أدلة المنع فهي آثار ضعيفة، ليس منها شيء صريح الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كما أن دلالتها محتملة، إذ يبدو أن المنع فيها ليس عن الجلوس للتعزية المجردة، بل عن تكلف أهل الميت للناس بصنع الطعام وقد جاءهم ما يشغلهم بالمصيبة.

ثم لا يخفى أن القول بالجواز هو الأقرب إلى اليسر ورفع الحرج، وخاصة مع اختلاف الزمان وتنوع مشاغل الناس، مما اضطرهم إلى اتخاذ بعض الأعراف التي تساعدهم على تنظيم أمور حياتهم، ومنها اجتماع أهل الميت لتلقي مواساة الناس وتعزيتهم في بداية هذه المصيبة، فلا يضطر المعزون إلى التفتيش عن أهل المتوفى واحداً واحداً في أماكن عملهم أو مساجدهم أو حتى بيوتهم، ولا يلجؤون إلى ترك أعمالهم أياماً كثيرة لإدراك ذلك مع بعد

المسافات واختلاف الظروف والأوقات .

فلو لم يكن في القول بالجواز إلا رفع المشقة والحرص عن الناس لكان كافياً في ترجيحه ، فكيف وقد عضدته الأدلة الصريحة الصحيحة !
والله أعلم .